نائب الرئيس الجمهورية لدى إفتتاح 60 مشروعاً لوزارة الداخلية :

فخامة الرئيس يدعم توجه الوزارة لإقامة مشاريع محورية تواكب العصر

صنعاء سبأ:

افتتح الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية ودشن ستين مشروعاً لوزارة الداخلية بكلفة استثمارية تزيد على ثلاثة مليارات ريال ، ومن تلك المشاريع افتتاح مجمع المرور والجوازات والمبنى الجديد للإصدار الآلي بأمانة العاصمة الذي نفذته المؤسسة العسكرية بكلفة تزيد على أربعمائة مليون ريال.

واطلع نائب الرئيس على محتويات المركز وطبيعة تجهيزاته التي اشتملت على أحدث التقنيات المتطورة في مختلف الجوانب ، مستمعاً من الاخ ياسر الحرازي، مدير منطقة صنعاء بالمؤسسة الاقتصادية و المقدم على الرويشان، مدير المشروع والمهندسين الفنيين إلى إيضاحات حول تلك التجهيزات ومواكبتها للتقنيات الحديثة لتوفير مختلف المعلومات المطلوبة بأسرع وقت ممكن وبطريقة سهلة وحديثة توفر الوقت والجهد وتقدم الخدمات والمعلومات المطلوبة للمتعاملين مع المركز من مختلف المحافظات.

وقد أكد نائب الرئيس ضرورة بناء وتجهيز مثل هذا المركز في محافظات عدن وتعز وحضرموت وإب، وأينما كانت الحاجة لذلك خصوصاً وان مثل هذه المراكز ستنتقل بالعمل إلى آفاق أحدث وبصورة شفافة دون عناء أو متابعة ، مشيدا في كلمة له بسجل الزيارات بالمستوى الرفيع الذي تم فيه بناء وتجهيز مركز الإصدار الآلي بالعاصمة صنعاء ، مؤكدا أهمية وجود الكادر القادر على التعامل مع هذه التقنيات الحديثة.

كما افتتح نائب الرئيس مركز المعلومات الجديد بالإدارة العامة للمرور، وكان في استقباله مدير أمن أمانة العاصمة العميد الركن محمد معياد ومدير عام المرور العميد يحيى شبيل وعدد من ضباط المرور.

و اطلع نائب رئيس الجمهورية على التجهيزات الحديثة التي أشتمل عليها المركز في اختصاصه بإصدارات الأرقام الخاصة بالهيئات الدبلوماسية والإدخال الجمركي وكذلك الأرقام الحكومية وترتيبات العمل بصورة نموذجية تكفل أداء هذا الواجب بالصورة المطلوبة وبطريقة شفافة وسريعة.

واستمع نائب الرئيس إلى إيضاحات حول الطريقة التي يتم التعامل بها على نحو سريع، وزار غرفة جهاز الاستقبال الآلي الخاص بإدخال أو طلب المعلومات محل الحاجة أو التعامل في أسرع وقت ممكن وبصورة آلية.

وفي نادي ضباط الشرطة أزاح نائب الرئيس الستار عن اللوحة التذكارية لمشاريع الوزارة المفتتحة وتلك التي في طور التجهيز والعمل، مستمعا من اللواء رياض القرشي ، وكيل وزارة الداخلية للشؤون المالية إلى إيضاحات حول تلك المشاريع المنجزة وتلك التي هي قيد التنفيذ وبكلفة تتجاوز مليارين ونصف المليار ريال.

وزار نائب الرئيس المسبح والنادي الصحي الجديد وتجول في أقسامة وشاهد عملية رياضية في السباحة نفذها ثلاثة من عناصر الشرطة الرياضية واستمع من العميد لطف الآنسي إلى شرح حول نشاطات النادي خصوصا وأنه يشتمل على الآلات الرياضية بمختلف أنواعها وإحجامها واحتياجاتها.

كما قام عبدربه منصور هادي ومعه الدكتور رشاد العليمي ، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بزيارة إلى مستشفى الشرطة الحديث الكائن في حي الحصبة ، حيث كان في استقباله الدكتور محمد الشاحذي ، مدير المستشفى والأطباء، وقد زار نائب الرئيس الطوابق التي يجري تشطيبها وتجهيزها بصورة نهائية والخاصة بأقسام القلب والدماغ والأعصاب وكذلك العنابر والأقسام التي تصل طاقتها الاستيعابية إلى حوالي مائة وسبعين سريرا وبتجهيزات متطورة وبإشراف ألماني عالي المستوى وغرف عمليات متطورة ومزودة بتعامل التواصل الطبي عن بعد(تيلي ميدسن) الذي يمكن من الاستشارة أو التدخل من مكان الطبيب المعني في المانيا مثلا إلى غرف العمليات داخل المستشفى.

واستمع الاخ النائب من الدكتور يسلم عبدالكريم رئيس أقسام الجراحة إلى إيضاحات تفصيلية حول المعدات الطبية المتوفرة ومنها الأشعة المقطعية التي تقوم بمعاينات وكشوف متعددة ومنها القسطرة التشخيصية ، كما زار نائب الرئيس جناح ثلاجة الأغذية التي يمكنها خزن المواد الغذائية الخاصة بنزلاء المستشفى وطاقمه ولمدة شهر وبالكميات المطلوبة وكذا قاعة الاجتماعات والمحاضرات والندوات المشرحة.

وأبدى نائب رئيس الجمهورية سعادته لافتتاحه هذه المشاريع الخاصة بوزارة الداخلية، مؤكدا انها مشاريع محورية وأساسية لتطوير مختلف أعمال الوزارة ، وقال: " أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يدعم هذا التوجه الجاد نحو المستقبل الأفضل وتوفير الإمكانيات اللازمة التي تجعلنا نواكب العصر بكل تطوراته السريعة" ، مشيدا بما قامت به قيادة وزارة الداخلية في هذا المضمار، متمنيا لها المزيد من النجاحات والأعمال الموفقة.

رافق الاخ نائب الرئيس في هذه الفعالية الإخوة : الدكتور رشاد العليمي ، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ، الدكتور يحيى محمد الشعيبي ، وزير الدولة أمين العاصمة ، اللواء عبدالرحمن البروي وكيل وزارة الداخلية ، اللواء رشيد جرهوم ، رئيس مصلحة الأحوال المدنية ، العميد محمد الرملي ، رئيس مصلحة الجوازات والعميد علي

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لموضوع الإيفاد والابتعاث الدراسي

رئيس المجلس :قطاع التعليم من أكثر القطاعات الخدمية نمواً وتطوراً

نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارجِ يستأثر بأكثر من تسعة مليارات ريال سنويا

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى مناقشته لموضوع الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارج في الجلسة التي عقدها أمس الأربعاء برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني وذلك في إطار الاجتماع الرابع من دورة الانعقاد السنوية الثانية للمجلس للعام الحالي 2007م.

وفي بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة رفع في مستهلها أحر تهاني المجلس وأطيب تبريكاته إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وإلى الشعب اليمني الكريم بمناسبة احتفالات الوطن بالعيد الأربعين للاستقلال المجيد الثلاثين من نوفمبر.واصفاً الاستقلال بالحدث الوطني الكبير الذي توج به شعبُنا ملحمةَ النضال البطولية وانتصاراته الخالدة عبر ثورته المباركة 26 سبتمبر و14 أكتوبر، ضد النظام الإمامي المستبد والاستعمار البريطاني الغاشم، ودشن من خلاله مرحلة التحول الكبير نحو الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة.

وقال رئيس مجلس الشورى إن المجلس وهو يعاود طرح موضوع على صلة بالتعليم، إنما يعبر عن اهتمام خاص والتفاتة أصيلة لهذا المجال الحيوي الذي يعتبر قطب الرحى في مشروعنا الوطني للبناء والتحديث والتغيير إلى الأفضل،مشيراً إلى أن طرح موضوع نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارج للمناقشة، يهدف إلى إجراء مراجعة لهذا النظام الذي يُدار من خلاله جزءٌ هامٌ وأساسيٌ من نظام التعليم العالي والبحث العلمي.

وتطرق رئيس مجلس الشورى إلى الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم ، قائلا إن الدولة مضت منذ ما يزيد على أربعة عقود في طي ملف الجهل والتخلف عبر بناء وتطوير مؤسسات التعليم العام والعالي ابتداء بالمدارس الأساسية مروراً بالمعاهد المتوسطة وكليات المجتمع وانتهاء بالجامعات.واصفاً ما تم إنجازه في هذا المجال وخصوصاً خلال العقود الثلاثة الماضية من حكم الأخ الرئيس علي عبد الله صالح بأنه يمثل ثورةً موازيةً توفرت لها كل مقومات النجاح، وانعكست على أرض الواقع في جملة من المؤشرات الإيجابية والمشجعة، على مستوى البنية التحتية وحجم المدخلات والمخرجات من العناصر البشرية.

وقال رئيس مجلس الشورى إن قطاع التعليم بمختلف مستوياته، يعد من بين أكثر القطاعات الخدمية نموا وتطوراً وبمستويات إنفاق عالية، تسجل على الدوام زيادة مطردة، ويستأثر نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارج بحجم إنفاق يصل إلى أكثر من تسعة مليارات ريال.

وأضاف إن الدولة توفر من خلال هذا الإنفاق التغطية المالية لأكثر من ثمانية آلاف طالبا وطالبة يتوزعون على أربعين دولة ويغطون مائة وخمسين تخصصاً تطبيقياً وإنسانياً بمختلف المستويات التعليمية: البكلوريوس والماجستير والدكتوراه، استناداً إلى مؤشرات العام الدراسي 2006 – 20007م.

ونوه بالمستوى العالي من المسئولية الذي عبرت عنه وزارة التعليم العالي المشرفة على نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارج، من وحي التوجيهات السديدة لفخامة الأخ الرئيس،والتي أكدت على أهمية إنفاذ قانون البعثات والمنح الدراسية نصاً وروحاً واعتماد آلية تتميز بالشفافية والوضوح، وتعتمد معايير الكفاءة والتفوق والفرص العادلة، وتضع في أولوياتها التخصصات التي تخدم التنمية.

بعد ذلك قام الإخوة محمد حسن العيدروس والدكتور حسن السلامي، والدكتور فضل أبو غانم وعلي سالم بكير وعبده علي القباطي، وحسن عبد الرزاق والدكتور أحمد الأصبحي أعضاء مجلس الشورى بقراءة التقرير الخاص بالموضوع والمقدم من لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تضمن التقرير ثلاث محاور رئيسية استعرض الأول بالتحليل البيئة الخارجية والداخلية لنظام الإيفاد والابتعاث الدراسي، واستعرض الثاني جهود إصلاح نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي،فيما اهتم المحور الثالث بالرؤية الإستراتيجية لإصلاح وتطوير نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي ، المبادئ والمنطلقات وآليات العمل.

واستهدف التقرير تشخيص نظام الابتعاث الدراسي وتقييم مخرجاته وتقديم مقترحات لتطويره ، مبرزاً الأهمية التي احتلها نظام الابتعاث الدراسي إلى الخارج منذ ما قبل تأسيس الجامعات اليمنية، والذي مثل المصدر الرئيسي للتأهيل الجامعي والدراسات العليا، ولازال كذلك فيما يتعلق بالتخصصات النادرة في وقت تتأكد الحاجة إلى استمراره لتغطية حاجة البلاد إلى الكوادر المتخصصة في شتى العلوم الحديثة.

وأبرز التقرير الأهداف العامة لقانون البعثات والمنح الدراسية، والمتمثلة في المساهمة في توفير الكوادر الوطنية المؤهلة، ومواجهة متطلبات الإحلال للقوى العاملة الوطنية محل الأجنبية، وتلبية متطلبات التوسع في مختلف نواحي النشاط، والتكييف المستمر لمعارف ومهارات واتجاهات الموظفين ومواكبة التطورات الحديثة وتأمين احتياجات المؤسسات التعليمية من الكفاءات الوطنية،

كما أبرز مجالات الابتعاث الدراسي إلى الخارج متمثلة في التأهيل العام وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، والتأهيل الوظيفي.

ولاحظ التقرير زيادة مستمرة في عدد الموفدين للدراسة في الخارج تترافق معها زيادة في حجم الإنفاق، كما لاحظ التقرير زيادة في عدد التخصصات التطبيقية التي يتم على أساسها إيفاد الدارسين من مختلف المستويات.

وتضمن التقرير إحصائيات تفصيلية بشأن الابتعاث الدراسي لمرحلة البكالوريوس ، والابتعاث الدراسي لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه لكوادر الجامعات، فضلاً عن الابتعاث بهدف التأهيل الوظيفي لكوادر الجهات الحكومية.

وأبرز التقرير نقاط القوة في نظام الابتعاث الدراسي للخارج ، مشيراً في هذا الخصوص إلى التحسن الكبير في آلية تنفيذ النظام، والعمل بنص وروح القانون ووجود 12 ملحقية ثقافية ترعى شؤون الدارسين في الخارج.

وخلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي أكد من خلالها الحاجة إلى اعتماد معايير الجودة والكفاءة في المعاهد والجامعات التي يتم إيفاد الدارسين اليمنيين إليها، وتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وأوصى التقرير باعتماد أسلوب التخطيط الاستراتيجي في إدارة نظام الإيفاد والابتعاث الدراسي إلى الخارج، واعتماد مفهوم القيمة التنافسية لتوجيه برامج التأهيل والتدريب وفق نظام الابتعاث، والمراجعة الدورية لمعايير الترشيح للابتعاث، ومراجعة سياسة التبادل الثقافي مع الدول الشقيقة والصديقة وتوجيهها في ضوء احتياجات التنمية.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة الإخوة الدكتور عبد الكريم الروضي وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للبعثات والتعاون الدولي، والدكتور محمد الغابري مستشار الوزارة.

اختتام أعمال اللقاء الخاص بتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة للسكان

عدن / ألطاف محمد عبدالله :

تصوير / عبدالواحد سيف:

اختتمت يوم امس الاربعاء فعاليات اللقاء الخاص بتنفيذ أنشطة صندوق الامم المتحدة للسكان في فندق عدن والذي استمر على مدى يومين وبمشاركة اكثر من 60 مشاركا يمثلون اربع محافظات هي : إب، حضرموت، صنعاء وعدن وعدد من المهتمين.

وفي اللقاء اشارت كلمة نائب ممثل صندوق الامم المتحدة للسكان الكسندر الين الى ان الصندوق سيركز على البرنامج القطري وعلى الفئات الاكثر عرضة للهزات الاجتماعية والاقتصادية.

حيث يشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية هي خدمات الصحة الانجابية والمشروعات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية والبرامج المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي.

كما سيتم التركيز من خلال المكونات الثلاثة على بلورة وعي افضل للموضوعات والقضايا التي تشكل محور اهتمام الصندوق.

واضاف انه وفق الاولويات المتفق عليها في الخطة التنفيذية للبرنامج القطري في مجال السكان والتنمية سينصب التركيز على التداول حول السياسات السكانية في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة.

وفي مجال النوع الاجتماعي سيركز البرنامج على الترويج لحقوق الصحة الانجابية واستهداف صناع السياسة ووسائل الاعلام والقادة الدينيين ومؤازرة خطوات المساندة لتمكين المرأة.

خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر

أكثر من 139 ألف طن إجمالي الصادرات اليمنية عبر موانئ البحر الأحمر

الحديدة / أحمد الكاف:

شهدت موانئ البحر الأحمر اليمنية (الحديدة، الصليف، المخا،) خلال الفترة الماضية نمواً كبيراً في نشاط حركة الملاحة البحرية نظراً لتحسن خدمات الموانئ اليمنية الملاحية..

ذكر ذلك لـ"14 أكتوبر" المهندس عيسى أحمد هاشم رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية.. موضحاً ان موانئ البحر الأحمر اليمنية استقبلت خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر الماضي (1.274) عائمة بحرية.

مشيراً إلى ان حجم البضائع الواردة خلال الفترة نفسها بلغت 4 ملايين و898 ألفاً و293 طناً منها مليونان و545 ألفاً 96طناً من المحروقات والباقي بضائع مختلفة وبضائع حاويات.

منوهاً بأن أرصفة محطة الحاويات بميناء الحديدة استقبلت خلال الفترة يناير وحتى نوفمبر ما يقارب 190 ألفاً و843 حاوية بنظام TEU وبزيادة بلغت نسبتها 18 % عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف أن حجم الصادرات اليمنية بلغت خلال الفترة نفسها 139 ألفاً و392 طناً من مختلف البضائع اليمنية.

وأضاف أن أرصفة ميناء المخا استقبلت خلال الفترة نفسها 563 ألفاً و889 رأساً من المواشي.

انعقاد الندوة الرابعة عشرة للعلاقات اليمنية المصرية في تعز

تعز / نعائم خالد:

عقد المجلس اليمني للسلم والتضامن في قاعة مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة يوم أمس الدورة الرابعة عشر لندوة العلاقات اليمنية المصرية والتي تستمر ليومين، وتعقد فيها جلسات عمل عن العلاقات اليمنية المصرية وآفاق تطورها كما تستعرض أيضاً عدداً من الأوضاع الداخلية والخارجية أهمها أوضاع لجان التضامن العربية في الوقت الراهن والأوضاع في العراق ولبنان وفلسطين وغياب الديمقراطية والحكم الرشيد والأمن والبيئة في البحر الأحمر وما تسببه أساطيل الدول الكبرى من تلوث.

حيث تقدم الأخ / حسن مكي مستشار رئيس الجمهورية رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن بأحر التهاني والتبريكات للأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والشعب اليمني بمناسبة أعياده الوطنية.

وأشار إلى عظمة تواجد هذه الندوة في تعز التي حمت وزرعت المناضلين في أحشائها وربت العديد من الثوار المثقفين، وأشاد بالعلاقات اليمنية المصرية التي كان لها دور في قيام الثورة الأم وبعدها كانت ثمارها يانعة والآن نحن ننعم بيها.

وأكد الأخ / احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للسلم والتضامن على العلاقات المصرية اليمنية المبنية على فكر متحد وشامل وأضاف بأنها تأكيد لأملنا في مستقبل أفضل وزاهر وطموح في بناء الأوطان وأشار إلى إن مجلس السلم والتضامن ليس حريصاً على العلاقات المصرية اليمنية فقط وإنما على مستوى العرب.

حضر افتتاح الندوة عدد من الشخصيات الاجتماعية ومن المناضلين والإعلاميين والمهتمين.